

أطفئوا نار الفتنة



لعل المتابع للمشهد السياسي والأمني في اليمن خصوصاً مع اقتراب نهاية مؤتمر الحوار الوطني يدرك أن ما يحدث من تحريك لبؤر الصراع ونقلها من مكان إلى آخر ما هو إلا جزء من سيناريو الريبك السياسي لتميع القضايا الوطنية الذي تديره قوى العمالة والصراع داخل البلاد والمرتبطة بقوى دولية وتنظيمات عالمية في إطار تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الجديد

سمير النمر

أما إذا تحولت الدولة إلى طرف ضد آخر وهذا ما هو حاصل فإنني أدعو كل العقلاء، سواء أكانوا في الدولة أو مستقلين أو في الأحزاب السياسية التي تدخل العاجل لإطفاء نار الفتنة التي تحاول القوى التقليدية وحلفاؤها إشعالها لتحقيق نزعاتهم الشريرة وإدخال الوطن في نفق مظلم جديد نحن في غنى عنه، فقيضتهم ليست تباكياً على دماء السلفيين الذين يدرسون في دماج من مختلف بلدان العالم والى لماذا رأينا هذا التباكي المزعوم على دماج.

ولم تذرف لهم عين أو يهتز لهم جفن أمام المجازر التي ترتكب ضد رجال الأمن والجيش بالمئات وعلى مرأى وسماع من الجميع وبتواطؤ هذه القوى التقليدية والدينية التي لا يهمها أي دماء، تسفك وإنما يهمها كيف تتاجر بهذه الدماء، أياً كانت في أسواق النخاسة.. كما أدعو المؤتمر الشعبي العام قيادة وأعضاء وأنصاراً إلى أن يكون عند مستوى المسؤولية وأن يعمل بكل جهده لإطفاء نار الفتنة من أجل تفويت الفرصة على أعداء الوطن وتجارة الحروب والدماء، لأن المؤتمر الشعبي العام بما يمثلته من قيم ومبادئ وولاء، وطني يشكل صمام أمان للبلاد، ولا يمكن أن يتركة عرضة لنزوات المغامرين والمقامرين الذين يتاجرون بدمائه وأمنه واستقراره.

الي بر الإمان وإفشال مؤتمر الحوار الوطني والعودة بالوطن إلى نقطة الصفر، ففضية دماج في صعدة لا يمكن أن نقرأها بعيداً عن مشهد الإربك السياسي والأمني الذي تحركه هذه القوى على مستوى الوطن، مع أننا نؤمن بحق كل جماعة أياً كانت في أن تمارس حريتها وفكرها، ونرفض كل من يحاول أن يمارس القمع على حريات الآخرين ومعتقداتهم سواء من قبل السلفيين أو أنصار الله أو غيرهم.

وعلى كل الفئات والجماعات أن تحترم الآخر في ظل التعايش السلمي دون تكفير أو قتل أو مصادرة لحرية الآخر، وعلى الدولة أن تكون بمسؤوليتها الوطنية كطرف محايد لإطفاء كير الفتنة التي يحاول البعض إشعالها لتحقيق أغراض دينية على حساب دماء الأبرياء، وعلى حساب الوطن وأمنه واستقراره.

وتفكيكها من خلال الهيكلية إضافة إلى الهجمات والاعتداءات والاعتداءات التي يتعرض لها أفراد الأمن والجيش في عموم الوطن، وخاصة في الشهران الماضيين، حيث ازدادت وتيرة الاعتداءات بالتزامن مع اقتراب نهاية مؤتمر الحوار الوطني، إضافة إلى ما يقوم به هذا الفريق من افتعال أزمات سياسية وإشعال فتن وصراعات جانبية في عدد من المناطق، كان آخرها ما يجري الآن في دماج من إثارة صراع وفتن طائفية وتأييب الرأي العام من قبل بعض قوى الصراع القبلي وحلفائهم من أجل تصفية حساباتهم مع خصومهم الحوثيين وإرباك المشهد السياسي والانقلاب

على مخزجات الحوار الوطني، من خلال الرجز بالسلفيين في مواجهات مع أنصار الله بصعدة، وليس للسلفيين فيها لا ناقة ولا جمل وإنما يتم استغلالها من قبل الإخوان والقوى التقليدية لتحقيق مكاسب شخصية وسياسية والحيلولة دون خروج البلد

الذي يسعى إلى إعادة صياغة المشهد السياسي والاجتماعي في عدد من البلدان العربية من خلال تدمير مقومات الدولة وتقسيم المجتمعات العربية على أسس طائفية ومذهبية ودينية، لخلق حالة من الصراع والفوضى والاستقرار في المجتمع من خلال دعم وصول حركات الإسلام السياسي إلى السلطة بالتحالف مع الرأسمال الانتهازي المحلي والسيطرة على المقومات الاقتصادية للبلدان وتقاسمها مع قوى الرأسمال والاستكبار العالمي لتتحول الدولة إلى عصابات مافيا تنهب خيرات الشعوب وتثير الصراعات بين فئات المجتمع ليعيش حالة اللادولة وتسود حالة الفوضى بشكل طاع على المجتمع.

اليمن أحد البلدان العربية التي اكتوت بنيران ما يسمى بالربيع العربي إلا أن الوضع في اليمن بدأ مختلفاً قليلاً شكلاً لا مضموناً.. حيث تم عمل تسوية سياسية تمثلت في المبادرة الخليجية، وتم تشكيل حكومة وفاق وطني وعقد مؤتمر الحوار الوطني بمشاركة جميع الأطراف الفاعلة، بالرغم من ذلك ما زال المخطط قائماً ويجري تنفيذ من داخل حكومة الوفاق ومن قبل فريق القوى التقليدية والإسلام السياسي «الإخوان» الذي يعمل بكل جهده على تدمير مقومات الدولة وعلى رأسها المؤسسة العسكرية والأمنية التي تم تدميرها



لمن يتذكر فإن إعلان الرئيس السابق علي عبدالله صالح عدم ترشيح نفسه لانتخابات 2006م سبب رد فعل منزعجاً من الرئيس المصري مبارك آنذاك، بل وأحدث مستوى توتر في العلاقة بين البلدين.

رد الفعل هذا يؤكد أن أمريكا لو ضغطت على الرئيس المصري آنذاك «مبارك» لعدم ترشيح نفسه ولا نجله لاستجاب بالتأكيد.. وبالتالي فتفعيل هذه الضغوط الخارجية إلى جانب الداخلية كان سيحسن أداء وإدارة الديمقراطية ويوصل بلداً ما إلى الديمقراطية، إذا ذلك هو المراد كما رفعت شعارات 2011م.

مطهر الاشموري

حوار 2008 يتشابه بمخرجاته وحوار 2013م

هناك احتمال لإمكانية نجاح مرشح المشترك ما حدث هذا التوافق.

مع تقديري لكل من يثني ويشيد أو يفاخر ويباهي بنتائج أو مخرجات الحوار الوطني الأخير فإني أرى تشابهاً في النتائج والمخرجات لهذا الحوار بذلك الحوار الطويل الذي جرى عام 2008م بين المؤتمر والمشاركين والذي آلت مخرجاته إلى تأجيل الانتخابات والتمديد للبرلمان لعامين كتمديد وترحيل للقضايا!

عام 2008م قادت صحف المشترك حملة ضارية، من عناوينها مثلاً انتهاء مشروعية الرئيس صالح وفقدان المشروعية الشعبية بل وانتهاء صلاحيته مصحوبة بطرح تعدد حول ما بعد الرئيس صالح.

محطة 2011م تكرر حوار 2008م في الحوار الوطني 2013م فكيف يطرح كتكتل المشترك عن انتهاء عهد الرئيس صالح وعن مرحلة ما بعده منذ 2008م بل ومن قبل ذلك وهو لم يتوافق كتكتل على مقترح بديل له كطرف.

الذي أعرفه في عالم الحزبية والتعددية أن بين المهام الأساسية لكل جهة حزبية تأهيل وتقديم الشخصية التي يراها الإصلاح والأقدر على قيادة البلد والشعب..

أجزم بكل ثقة ويقين أن كل حزب أو طرف كما الإخوان والاشتراكي لا يستطيع التوافق داخله على شخص ليشغل هذا الموقع، وبالتالي حتى لو تدخل القدر ليعطى هذا الحق أو الاستحقاق لحزب من هذه الأحزاب فإنه يحتاج إلى حوار وطني لاختيار المرشح، وقد يفرض هذا الحوار إلى مجرد مخرجات مطاطية وتنظيرية لا تضمن ولا تغني من جوع.

الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية كان مرفوضاً من تموضعه نائباً للرئيس صالح خوفاً من تبعيته أو أتباعه، أما وأنه بات في خلاف كرئيس حالي مع الرئيس السابق فهو مرضي عنه من المشترك ومع تمديد مفتوح له كضرورة لفترة انتقالية.

إذا فالتعاطي مع بديل الرئيس أو مع أهلية هو من منظور صراعي ضيق لا يستطيع تحقيق وفاق ولا تطبيق اتفاق... فما الذي تحمله الأيام والشهور القادمة في اليمن أو لليمن؟!

بالمقابل لو أن المشترك وأمريكا مارسوا الضغط لنال يرشح الرئيس السابق علي عبدالله صالح نفسه لنجح ذلك خاصة وأن إعلانه عدم ترشيح نفسه كان يحمل مستوى من الإرادة والمصداقية وكان يحتاج دفعه للتصميم والسير في اختيار مرشح بديل من المؤتمر الشعبي.

لكن لاسف الإصلاح «الإخوان» استبق المؤتمر الشعبي في ترشيح الزعيم علي عبدالله صالح للرئاسة في انتخابات 1999م، إذا فلنا التساؤل عن موقف الإخوان والمشاركين من إعلان عدم الترشيح لانتخابات 2006م؟

رئيس الإخوان الشيخ عبدالله الأحمر أعلن آنذاك دعمه ترشيح الزعيم صالح، وبداية ظهر الجنرال علي محسن بتأثيره الإخواني أو بروزه «الثوري» في محطة 2011م.

المشارك الذي انشغل بـ«هليلة» ما عرف بمرشحه للرئاسة «بن شملان» جاءت ممارساته لتأكيد أنه يفضل ترشيح الزعيم صالح وليس بديلاً عنه كمرشح للمؤتمر وبالتالي فهو لم يمارس أي مستوى من الضغط لتقديم مرشح مؤتمري بديل.

الذي أفهمه ببساطة هو أن أمريكا لم تضغط لعدم ترشيح مبارك أو صالح وستشجع على سير نجل مبارك للترشيح بديلاً عن والده ليكون ذلك بين عوامل التثوير والثورات في محطة قادمة 2011م فيما المشترك قد لا يكون تعاطي مع إعلان الزعيم صالح عدم ترشيح نفسه بالضرورة من هذا الوعي أو المعلومات ولكن من حسابات داخلية شائكة ومتشابكة إلى حد التعقيد.

منطق كل طرف في المشترك أنه مع تغيير الرئيس إذا كان هو البديل فيما يظل الرئيس صالح أفضلية، إذا جاء البديل له من المؤتمر الشعبي وهذا المنطق انكشف وتأكد في التعامل مع عام 2011م وفي الحوار الذي جرى بمنزل الرئيس الحالي عبدربه منصور هادي حين رفض المشترك مقترح البديل لصالح ودون أن يقدم مقترحاً للبديل من طرفه.

هذا هو منطق المشترك مع إزاحة الرئيس صالح ولكنه ليس مع إقرار أو اختيار البديل له، وهذا يؤكد أن التوافق مع «بن شملان» كمرشح 2006م كان توافقاً لسقاط واجب الديمقراطية على أساس حتمية خسارته ولو كان

الأوقاف من اقتصاد دولة إلى الضياع



عبدالرحمن مراد

قبل سنتين مضت عثرت على مجموعة من الوثائق أخرجها العبث من مخابنها بدار المنصورة بمدينة حجة إلى برميل القمامة وكتبت حينها مقالاً نشره ملحق الثورة الثقافي أبكى ذلك التاريخ الذي تحتضنه براميل القمامة وتنتهمه نيران العبث، فلم يسع الرئاسة إلا التجاوب مع مضمون المقال ومتابعة الموضوع بالمذكرات الموجهة بالحفظ وبالتعقيبات المتتالية، كان تجاوب الرئاسة حينها دالاً على حس وطني وعلى شعور فاض بالمسؤولية، وكنت أتابع تفاعلات الجهات المعنية بحجة التي حاولت التبرير والهروب والتقليل من أهمية الموضوع ورفع التقارير المصنفة حينها وهو الأمر ذاته الذي بليت به اليمن طوال تاريخها.. التخليص والغاء الآخر وطمس معالم التاريخ وأثره حتى لا تتمكن الأجيال القادمة من بين غيوم المستقبل من فهمه وإدراكه وإحداث القدر الكافي من الانحراف في مساراته الخاطئة وتنمية تراكماته والبناء عليها فيما يعزز من القيم الحضارية والأبعاد الثقافية.

ونوصهم الثابتة لم ترق لمدير مكتب حجة الذي رأى أنها لا تتوافق مع طبيعته ومزاجيته ول بعض وكلاء الوزارة الذين قالوا إن المصلحة الوقفية أكبر من القانون ومثل هذا الموقف لتقيته بشكل مباشر من أحد وكلاء وزارة الأوقاف، لقد قال لي القانون لا يرعي مصالح الوقف نحن نجتهد في تقديرها ولكم أن تتأولوا ما شئتم من المذاهب في الفعل والقول والممارسة.

ما أعرفه جيداً إلى درجة اليقين أن الوقف بحجة ما زال يدار بالطرق التقليدية المتوارثة وما تزال بعض الأسر تتوارث أعماله إلى هذه اللحظة منذ قرون مضت وبعض أولئك لا ينتمي إلى الخدمة المدنية بل الثابت أنه يقدر على العمل الذي هو فيه ويقوم بالتحصيل بالطرق التقليدية ولا يكاد ينفق شيئاً على الموقوف له، فالقضية نفعية فردية تخرج عن مقاصد الواقفين تأخذ بمبدأ التسلسل التراتبي في المنفعة يبدأ من الوحدة الإدارية الأصغر إلى قمة الهرم، فالوثائق التي بين يدي تقول إن هناك في الأوقاف لوبي فساد يحتال على أموال الوقف ويبيث الشقاق والصراع بين المنتفعين به حتى تكون هناك بيئة مناسبة يعبثون منها وذلك بتعمدهم تغريب القانون والتمويه حول.

في يقيني أن وزير الأوقاف على غير إدراك للتفاصيل المشهدة الدرامية التي تحدث في وزارته ولا أظنه يدرك الأثر الاجتماعي لجل الممارسات الخاطئة التي تحدث في ظل غياب القانون وتكاتف حالات التضييق التي يفسح لها غياب الضمير مجالاً واسعاً

في زمننا الذي نعيش ورسالتني إليه اختصرها في القول أن المواطن حسن محمد موسى لا يبحث إلا عن القانون وثمة من يحاول وبصورة برامجية أن يحدث الشقاق بينه وبين خصمه ويوسع من دائرة الخصومة لأغراض دينوية لا أكثر. ومثل أولئك كثر تمتد بهم السلسلة من أبواب مكتب وصولاً إلى الوحدة الإدارية الأصغر في هيكل وزارته التنظيمي، كما أن محافظة حجة تخزن الكثير من الأموال الوقفية التي كانت تنشأ اقتصاد الدولة في زمنها وكما أسلفت في المقدمة وفقاً للوثائق التاريخية التي بين يدينا ومعالجة أوضاع مكتبكم في حجة تتطلب جهداً مضاعفاً، فالثورة والتحديث والتجديد والقانون مفردات تغيب عن أوقاف حجة.

وختاماً أيها الأخ الوزير إذا لم تنتصر لمن يطالب بالقانون في وزارتك، فمن سوف ينتصر لذلك الحاضر الغائب؟!.. أمناً أن توجهاو معاويكم في الوزارة ومكتب حجة باحترام القانون والاحتكام إليه.

في تلك الوثائق التي عثرت على نثر يسير منها تاريخ دولة يتحدث عن أسلوب الإدارة وأدائها وآلياتها وأساليب التنفيذ وعن ثقافة مرحة وتفاعلات مجتمع واسلوب عيش وحيوة ودولة ومن كل ذلك وثائق ناصة على أهمية مقدرات الدولة ودالة على أن اقتصاد الدولة كان قائماً على ركيزتين اثنتين هما الزكاة وأموال الأوقاف وبهما ومن خلالها تدار الدولة وتقدم الخدمات العامة للمجتمع حسب معطيات تلك المرحلة وتحدياتها طبعاً، فالتعليم كان منتشر في كثير من التجمعات السكانية «القرى» و«العزل» في حجة، إذ أن تقارير الموجه وكشف الراتب الذي عثرت عليه ضمن الوثائق كان يتضمن هذا المعنى بيد أن سكان القرى والعزل يهدون فيه رغبة في خدمة من هم في سن التعليم والدراسة وحاجتهم اليهم في المنافع العامة كالرعي ومهام الزراعة وثمة تعهد أو وثيقة ناصة على ذلك، فالدولة ترسل العساكر والإباء يتعهدون ويرشون طمعاً في غرض الطرف عنهم. ما قادي إلى مثل ذلك الاستهلال هو حال الأوقاف في هذا الزمن، فقد أصبح مضاعفاً إلى درجة الرثاء ومهدوراً إلى درجة البكاء ومهملاً إلى درجة انتشار الفساد في كل تفاصيله الكلية والجزئية.

موضوع الأوقاف موضوع مهم والطبيعية الإيمانية اليمنية فرضت واقعاً يجب التفاعل والتعامل معه بمسؤولية أخلاقية عالية. إذ أن ما يحدث في وزارة الأوقاف ووحداتها الإدارية المنتشرة في جغرافيا اليمن يجعلنا نصرخ صرخة حق قد تجد لها صدى في أذان الناس الذين غفلوا عن دينهم وحادوا عن المسار الأخلاقي الإسلامي، فالوقف ليس قضية مزيدة ولا هو موضوع نفعي نتعاشق منه الجماعات والأفراد في غياب مقاصده وأهدافه ومقاصد وأهداف الواقف.

لقد جاءني المواطن حسن محمد موسى وهو من مواطني مديرية قفل شمر محافظة حجة وبيده أكوام وتلال من الورق والمر اجعات في قضية موقف القانون منها واضح بنص المادة (65) من قانون الوقف الشرعي لكن ذلك الوضوح في النص القانوني لم يشفع للمواطن حسن محمد موسى عند ذوي النفوس الضبابية التي تعتاش على عرق الآخرين وترهقهم بالتبعية وتأجيج الصراع، وهي لا تدرك أنها تفت في عضد البنى الاجتماعية بما تحدثه من نزاع وشقاق وبغضا، بالمعنى أن تلك النفوس الضبابية تغرق في الانغم من كل النواحي والاتجاهات وما كان أن تقوم بمثل ذلك لولا سوء الإدارة وغياب الرادع والضابط الأخلاقي والديني والإداري. فتوجيهات الوزير التي تنص على العمل بحسب وصايا الواقفين